النَّقد النَّحوي في كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني (ت827هـ) في باب (شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور أنموذجًا)

إشراف: أ.د سعد حسن عليوي

بحث قدَّمته الطالبة: زهراء إسكندر كاظم

جامعة بابل– كلية التربية الأساسية

Grammatical criticism in the book Tuhfat al-Gharib fi al-Kalam al-Mughni al-Labib al-Damamani (d.827 AH) in the chapter (The semi-sentence of adverb and neighbor and majroor as a model)

Under the supervision of: Prof. Saad Hasan Aliwi

Saad- hasan@uobaylon. Edu.iq

Research presented by student: Zahraa Iskandar Kazem

zhraalkhfajy722@gmail.com

University of Babylon - College of Basic Education basic

ABSTRACT:

Grammatical criticism represents an important aspect of the Arabs' concern for their language and the distinction of right from wrong. Criticism in general depends on grammar in launching critical judgment, so the task of grammatical criticism was to direct the grammarians to grammatical issues and judge them well, good, bad, and ugliness, reaching the correct opinion governed by grammatical rules and based on evidence for launching the correct judgment. Hence, the topic (Grammatical Criticism in Tuhfat al-Gharib in al-Kalam on Mughni al-Labib al-Damamani (d.827 AH) in the section "The Semi-Sentence of Adverb and Neighbor and Magrour") becomes the title of this research. The nature of the research necessitated that it be in two parts, to be presented by the research summary and to be followed by the conclusion of the research. In the first section, I talked about introducing the semi-sentence. As for the second section, I complicated it by talking about critical issues in Tuhfat al-Gharib in al-Gharib in Mughni al-Labib, including what is related to (the semi-sentence rule in attachment), (semi-sentence rule after knowledge and denials), and (estimation of the semi-sentence and its type and its appreciation in terms of meaning.). As for the conclusion, I deposited it with a set of the findings of the research.

Key words: grammatical criticism, semi-sentence, adverb.

الملخص:

إنَّ النَّقد النَّحوي يمثِّل جانبًا مهمًّا من جوانب عناية العرب بلغتهم وتمييز الصح من الخطأ. والنَّقد بصورة عامة يعتمد على النَّحو في إطلاق الحكم النَّقدي، فتمثَّلت مهمة النَّقد النَّحوي بتوجه النحويين إلى المسائل النَّحوية والحكم عليها بالحسن والجيِّد والرداءة والقبح، وصولًا إلى الرأي الصائب محكومًا بالقواعد النَّحوية ومستندًا بأدلة على إطلاق الحكم الصحيح. ومن هنا فقد آليتُ أن يكون موضوع (النَّقد النَّحوي في كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني (ت827هـ) في باب "شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور") عنوانًا لهذا البحث. فاقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين يتقدَّمهما ملخص البحث وتتعقبهما خاتمة البحث. القسم الأوَّل تحدَّثت فيه عن التعريف بشبه الجملة. أمَّا القسم الثاني فعقدَّته بالحديث عن المسائل النَّقديَّة في كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب منها ما يتعلَّق بـ (حكم شبه الجملة في التعلق)، و(حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات)، و(تقدير المتعلق بشبه الجملة ونوعه وتقديره من حيث المعنى). أمَّا الخاتمة فقد أودعتها بجملة من النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: النَّقد النَّحوي، شبه الجملة، الظرف.

القسم الأوَّل: التعريف بشبه الجملة.

الشبه في اللغة: قيل إنَّ: ((الشين والباء والهاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تشابُه الشيء وتشاكُلِه لونًا ووصفًا. يقالُ: شِبْهٌ وشَبَهٌ وشَبِيهٌ))[133]، وقيل أيضًا: ((والشبهُ: المِثلُ، جمعها أشباه، وشابهَهُ وأشبَهَهُ: ماثله))[134]، و((الشبهةُ: هو أن لا يتميز أحدُ الشيئين من الآخر لِمَا بينهما من التشابه عينًا كان أو معنى))[135]. وهذا ما يخص الشبه والتشبيه لغة والذي يعنينا ما يشبه الجملة.

إنَّ شبه الجملة في اصطلاح النحويين يقصد به الظرف، وحرف الجر الأصلي مع مجروره، وتتكون شبه الجملة من كلمتين فأكثر، لفظًا أو تقديرا، تدلُّ غالبًا على الزمان أو المكان، ولا بدَّ لشبه الجملة الظرف والجار والمجرور من أن يكونا تامين حتى يتعلقا؛ أي تتحقق بهما فائدة للمتعلَّق به. فإن لم يكونا تامَّين لم يجزِ الوصل بهما؛ فلا تقول: جاء الذي بكَ، ولا جاء الذي اليومَ[136].

ومصطلح "شبه الجملة" من الظرف والجار والمجرور لم يستعمله النحويون القدماء بهذا المصطلح في مؤلفاتهم وإنَّما تحدَّثوا عن الظرف والجار والمجرور في مواضع مختلفة كالخبر والحال والنعت وغيرها[137]، فسيبويه استدلَّ على الظرف والجار والمجرور في باب الابتداء بمصطلح "الزمان والمكان" ولم يستعمل مصطلح" شبه الجملة" ويتَّضح هذا في قوله: ((واعلم أنَّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان[...]، وذلك قولك: فيها عبد الله. ومثله: ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأين زيدٌ، وكيف عبدُ الله، وما أشبه ذلك))[138]. وبعده أطلق ابن السراج مصطلح (شبه الجملة) في (باب ما يحكى من الكلم إذا سمِّي به وما لا يجوز أن يحكى) على ضروب مختلفة من الكلم، ولم يقصد الظرف والجار والمجرور فقط، إذ سُمِّي به على ثلاث جهات: بدأ بالجملة وبعدها بشبه الجملة وجعلها جزءًا من الجملة، وبعدها أن يكون اسمًا مثنى أو مجموعًا على حد التثنية[139].

وبقي هذا الأمر حتى ظهر ابن هشام وأطلق على الظرف والجار والمجرور مصطلح شبه الجملة، وخصَّص له بابًا في المغني سماه (في ذكر أحكام ما يشبه الجملة– الظرف والجار والمجرور)[140].

هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في تسمية ما يدلُّ على (شبه الجملة)، إذ لم يستعمل كلٌّ منهما هذه التسمية، فالبصريون استعملوا مصطلح "الظرف" على الظرف والجار والمجرور، إذ قال في ذلك المبرد(ت285هـ): ((وتقول: زيدٌ بك مأخوذٌ، وزيدٌ عليك نازلٌ، وزيدٌ فيك راغبٌ، وزيدٌ بك كفيلٌ، وزيدٌ إليك مائلٌ، وزيدٌ عنك محدّث[...]، لو قلت: زيدٌ فيك، أو زيدٌ عندك، أو زيدٌ بك، لم يصلح؛ لأنَّ "بك" إنَّما هي ظرف لمأخوذ، و(عليك) ظرفٌ لنازل))[141].وهذا ما قال به ابن السراج[142]، وأبو علي الفارسي[143].

أمَّا الكوفيون فمنهم من يسمي (شبه الجملة) بـ (المحل) ومنهم من يسميه بـ (الصفة) على الجار والمجرور، وهذا ما أشار إليه ابن الأنباري(ت577هـ) بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدَّم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه

---

[133]– معجم مقاييس اللغة:243/3.

[134]– القاموس المحيط، مادة (ش ب ه):1247.

[135]– مفردات ألفاظ القرآن:443.

[136]– ينظر: شرح ابن عقيل:154/1–155، وإعراب الجمل وأشباه الجمل:271.

[137]– ينظر: تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة (اطروحة دكتوراه)، للباحث: محمود عبد حمد اللامي:8، وتعلق شبه الجملة في ديوان امرؤ القيس(رسالة ماجستير)، للباحث: إياد محمد توفيق:13.

[138]– الكتاب:125/2– 127.

[139] –ينظر: الأصول في النحو:104/2.

[140]– ينظر: مغني اللبيب:271/5.

[141]– المقتضب:302/4.

[142]– ينظر: الأصول في النحو:65/1.

[143]– ينظر: الإيضاح للعضدي:43–48.

الصفة، وذلك نحو قولك: أمامَك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو))[144]. وبقي الأمر على ما هو عليه حتى زمن ابن هشام فأطلق على كل من الظرف والجار والمجرور تسمية (شبه الجملة).

فشبه الجملة سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ الجار والمجرور يؤدِّيان ما تؤدِّيه الجملة نفسها أو لأنَّهما يؤدِّيان معنى فرعيًّا غير مستقل في الكلام فإنَّهما يشكلان جملة ناقصة، والسبب في تسمية الظرف والجار الأصلي مع مجروره هو أنَّ جمهور النحويين لم يكن الخبر عندهم هو الظرف والجار مع مجروره وإنَّما الخبر لفظ آخر محذوف وشبه الجملة متعلقة بذلك المحذوف فصارت فرعًا لذلك الأصل لذلك سُمِّيت شبه الجملة[145]. وشبه الجملة المكونة من الظرف والجار والمجرور لا بدَّ لها من متعلق، إذ تتعلَّق بالفعل، أو ما يشبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، أو تتعلق بما أوّل بما يشبه الاسم كالاسم الجامد المؤول بمشتق، أو تتعلق بما يشير إلى معنى الفعل، نحو: حاتم؛ إذ يشير إلى معنى الجود. وإن لم يكن في الجملة أحد هذه الأركان الأربعة فيكون المعلق مقدَّرًا[146].

القسم الثاني: المسائل النَّقديَّة في كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب.

من المسائل التي تعرض لها الدماميني في نقده النحوي لابن هشام في هذا البحث هي:

أولًا: حكم شبه الجملة في التعلق ويتضمَّن:

أ- مسألة حكم التعلُّق بما أوّل بمشبه الفعل.

إنَّ شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور يجب أن ترتبط بحدث؛ ليكتمل معناها، لذا وجب تعلقها بما يدلُّ على الحدث، وهو الفعل وشبهه، أو الاسم المشتق العامل عمل الفعل، أو الاسم الجامد المؤوَّل بمشتق، أو بما يشير إلى معنى الفعل، إلَّا أنَّ هناك بعض الأسماء تدلُّ على الذات فقط ولا تتضمَّن حدثًا وهذا ما يسمى بـ (اسم الذات)، كأسماء الأعلام والأجسام والأعراض نحو: محمد وكتاب وزهرة وسماء وغيرها، وهذه الأسماء بما أنَّها لا تتضمن حدثًا فانتفى عملها، وهذا يعني انتفاء تعلق شبه الجملة بها، إلَّا أنَّ النحويين وجدوا أنَّ بعض هذه الأسماء تستعمل متضمنة معنى المشتق (ما يشبه الفعل) مؤولة بمشتق يدل على معناها، فجاز عملها وتعلُّق شبه الجملة بها[147]، وهذا ما يقصده ابن هشام من قوله: ((لا بدّ من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوِّلَ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجودًا قدِّر))[148]، وهو بهذا قد تابع البصريين الذين رأوا أنَّ شبه الجملة لا بدَّ لها من متعلِّق؛ لأنَّه معمول ولا بدَّ له من عامل[149]. ومثَّل ابن هشام عن تعلُّق شبه الجملة بما أوِّل بما يشبه الفعل بقوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ** ﴾[سورة الزخرف:84]، والتقدير: وهو الذي هو إلهٌ في السماء، فشبه الجملة (في السماء) متعلقة بـ (إله)، وهو اسم جامد لا صفة؛ لأنَّه يمكن أن يوصف، فنقول: (إلهٌ واحدٌ)، ولا يمكن أن يُوصَف به، فلا نقول(شيءٌ إلهٌ)، وجاز التعلُّق بالاسم الجامد (إله) لتأوله بمشتق وهو (معبود) ، وعلى هذا يكون قوله (إله) خبرًا لـ (هو) المحذوف، ولا يصح تقدير (إله) مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف وهو قوله (في السماء)، أو فاعلًا بالظرف؛ لأنَّ صلة الموصول تكون خالية من العائد، ولا يجوز أن يجعل (إله) مبتدأ، و(في السماء) خبرًا[150]، إذ قال ابن هشام: ((ولا يجوز على هذا الوجه أن

---

[144]- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة السادسة :51/1.

[145]- ينظر: التطبيق النحوي:357.

[146]- ينظر: مغني اللبيب:271/5، وشرح قطر الندى:111-112.

[147]- ينظر: شرح الأشموني:260/2، ومغني اللبيب: 271/5، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:216.

[148]- مغني اللبيب:271/5.

[149]- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 274/1-275، والإنصاف في مسائل الخلاف(مسألة 29): 245/1-247، وشرح المفصل: 455/4-456، وشرح الرضي على الكافية: 3/6-4، ورصف المباني:1/ 52، وارتشاف الضرب: 1121/3-1122.

[150] ينظر: التبيان: 346/2، ومغني اللبيب: 275/5-276.

يكون "وفي الأرض إله" مبتدأ وخبرًا؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلوّ الصلة من عائد إن عُطِف))[151]. وهذا التقدير الذي ذكره ابن هشام كان مسبوقًا إليه، فقد سبقه إلى ذلك العكبري حيث قال: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ): صِلَةُ "الَّذِي" لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَالتَّقْدِيرُ: هُنَا: وَهُوَ الَّذِي هُوَ إِلَهٌ فِي السَّمَاءِ. وَ "فِي" مُتَعَلِّقَةٌ بِإِلَهٍ؛ أَيْ مَعْبُودٌ فِي السَّمَاءِ، وَمَعْبُودٌ فِي الْأَرْضِ؛ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ "إِلَهٌ" مُبْتَدَأً، وَفِي السَّمَاءِ خَبَرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى لِلَّذِي عَائِدٌ؛ فَهُوَ كَقَوْلِكَ: هُوَ الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ. وَكَذَلِكَ إِنْ رَفَعْتَ إِلَهًا بِالظَّرْفِ؛ فَإِنْ جَعَلْتَ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرًا يَرْجِعُ عَلَى الَّذِي وَأَبْدَلْتَ إِلَهًا مِنْهُ جَازَ عَلَى ضَعْفٍ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْكُلِّيَّ إِثْبَاتُ إِلَهِيَّتِهِ لَا كَوْنُهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ وَكَانَ يَفْسُدُ أَيْضًا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: "وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ"؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ وَإِذَا لَمْ تُقَدِّرْ مَا ذَكَرْنَا صَارَ مُنْقَطِعًا عَنْهُ، وَكَانَ الْمَعْنَى: إِنَّ فِي الْأَرْضِ إِلَهًا))[152].

وسبق ابن هشام إلى ذلك أيضًا أبو حيَّان حيث قال: ((وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ هُوَ مَعْبُودٌ فِي السَّمَاءِ وَمَعْبُودٌ فِي الْأَرْضِ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ إِلَهٌ، كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِمْ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا، وَحَسَّنَهُ طُولُهُ بِالْعَطْفِ عَلَيْهِ، كَمَا حَسَّنَ فِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا طُولُهُ بِالْمُعَوَّلِ. [...] وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصِّلَةُ الجار والمجرور. والمعنى: أنه فِيهِمَا بِالْإِلَهِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ، إِذْ يَسْتَحِيلُ حَمْلُهُ عَلَى الِاسْتِقْرَارِ))[153].

بيَّن الدماميني ما يقصده ابن هشام بهذا الوجه ووجه نقده له بعبارة "هذا مشكل"، إذ قال: ((مراده بالوجه الذي أشار إليه تقدير الظرف صلة، و"إله" بدل من الضمير المستتر فيه، وهذا مشكل، لأنَّ فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه؛ إذا لو جعل إله خبر مبتدأ محذوف، وفي السماء يتعلق به، أي: وهو الذي هو إله في السماء، وجعل (وفي الأرض إله) استئنافًا لفسد المعنى أيضًا))[154].

نلحظ ممَّا سبق أنَّ قوله (إله) اسم جامد والاسم الجامد خالٍ من الحدث فينتفي عمله ولا تتعلق به شبه الجملة لكن هنا الاسم الجامد (إله) أوِّل بمشتق (معبود)؛ لذا جاز تعلق شبه الجملة (في السماء) به، فيكون إعراب (إله): خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: (هو إله)، وذلك المبتدأ هو العائد؛ وخبره مفرد وهو إله، وفي السماء: متعلق بإله؛ لأنه بمعنى معبود والتقدير: هو الذي هو في السماء إله، أي: معبود في السماء ومعبود في الأرض[155]، وأفاد التعلق هنا تقييد الحدث المؤول في ذلك الاسم، وقيل لا يجوز إعراب قوله (في السماء إله) على أنَّهما مبتدأ وخبر ولم يرتضِ ابن هشام بهذا الوجه لأنَّه يؤدي إلى استئناف الكلام وهذا يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأنَّ الاستئناف يقتضي أنَّ هناك إلهًا آخر وهذا باطل، فضلًا عن ذلك لا يصح عطف جملة (وفي الأرض إله) على ما قبلها؛ لأنَّه لا يبقى للموصول (الذي) عائد، وهذا ما رآه العكبري[156] وتبعه في ذلك ابن هشام إلَّا أنَّ الدماميني تعقب ابن هشام ورأى أنَّ رأيه فيه إشكال وسبب نقده لأنَّه رأى أنَّ قول ابن هشام بأنَّ الاستئناف هنا يفسد المعنى لا خصوصية له بهذا الوجه فقط وإنَّما لو جعل قوله (وفي الأرض إله) استئنافًا لفسد المعنى أيضًا.

إلا أنَّ الشمني تعقَّب الدماميني وبيَّن أنَّه لا إشكال في رأي ابن هشام؛ لأنَّ فساد المعنى لا يتعلَّق بالاستئناف فقط وإنَّما يتعلَّق بخلو الصلة من عائد إن عطف قوله (وفي الأرض إله) على ما قبله، إذ قال: ((وأقول لا إشكال لأنَّه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخلو الصلة من العائد إن عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا

151- مغني اللبيب:276/5.

152 التبيان: 346/2.

153- البحر المحيط: 391/9.

154- تحفة الغريب:228/1.

155- ينظر :التبيان:346/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :171، وشرح التصريح على التوضيح:172/1، وتفسير الميزان:126/18.

156- ينظر: التبيان:1142/2.

الوجه الذي فرع عليه دون غيره))[157]. نفهم ممَّا ذكر أنَّ فساد المعنى بالاستئناف وخلو الصلة من عائد عند العطف خاص بالوجه الذي فرَّع عليه ابن هشام ولا يختص بوجه آخر كما زعم الدماميني بأنَّ الاستئناف الذي يفسد المعنى لم يختص بقوله (وفي السماء إله) بل يختص بقوله (وفي الأرض إله) أيضًا، فضلًا عن ذلك فإنَّ ابن هشام لم يذكر أنَّ الاستئناف فقط ما يفسد المعنى وإنَّما خلو الصلة من العائد بالعطف يفسد المعنى أيضًا وبهذا نلحظ أنَّه لا إشكال في رأي ابن هشام كما زعم الدماميني.

ب- مسألة حكم تعلق شبه الجملة بأحرف المعاني.

إنَّ أحرف المعاني هي: (يا، وما، وما كان مثلهما)، فهي حروف وضعت لمعانٍ كان حقّها أن يدلّ عليها بالفعل كالاستفهام، والنفي، والنهي، والأمر، والتوكيد، والتشبيه، والتمني، والعرض، والتحضيض، والنداء، والتعجب، والاستغاثة... إلخ، ويؤتى بها نيابة عن الأفعال وتفيد معناها معنى الإيجاز والاختصار[158]، واختلف في تعلق شبه الجملة بهذه الأحرف، فالمشهور عند النحويين منع ذلك مطلقًا، ومنهم من أجازه مطلقًا، وهناك من فصَّل بأنَّه إن كان نائبًا عن فعل محذوف جاز ذلك على طريق النيابة لا الأصالة وهو توجيه أبو علي الفارسي، وابن جني[159].

وممَّن أجاز تعلُّق شبه الجملة بأحرف المعاني استشهد بقول كعب بن زهير[من البسيط][160]:

وما سعادُ غداةَ البينِ إذ رحلوا إلا أغنَّ غضيضُ الطرفِ مكحولُ

الشاهد في البيت هو تعلق الظرف "غداة البين" بـ النفي أي بالحرف "ما"، أي: انتفى كون سعاد في هذا الوقت إلَّا كأغن[161]. إلَّا أنَّ ابن هشام رأى أنَّ الظرف متعلق بـ "كاف" التشبيه المحذوفة، إذ قال:((إنَّ المختار تعلُّق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أنَّ الأصل: وما كسعاد إلا ظبيٌ أَغَنُّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لئلا يكون الظرف متقدمًا في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه))[162].

تعقبه الدماميني ناقدًا قوله بعبارة (لا ينبغي)، إذ قال: ((لا ينبغي أن يكون وجه التشبيه ما وصف به الظبي في البيت من كونه أغنَّ غضيض الطرفِ مكحولًا، ولا أن يكون مطلق الحسن؛ لأنَّ التقييد بالظرف على هذا التقدير يُعد لغوًا، بل يضرُّ لاقتضائه انتفاء الشَّبه عند انتفاء هذا القيد، وذلك مناف للغرض من المدح؛ بل وجه الشبه هو النفور وحُذِفَ؛ إمَّا لاشتهار الظبي به؛ وإمَّا لإشارة القيد إليه، لأنَّ حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب، فيكون المعنى إن سعاد تُشبهُ، عند رحيلها وذهابها عن محبِّها، الظبي النافرَ عمَّن يريد الأنس به ثمَّ عكس التشبيه للمبالغة))[163]. فالدماميني رأى أنَّ الجامع بين سعاد وهذا الظبي ليس مجموع الصفات المذكورة، وإنما الجامع هو النفور والذهاب، وذكر الصفات لمزيدٍ من التلهُّف وإن لم يكن لها مدخلٌ في التشبيه؛ لذا عدَّ الدماميني هذا التشبيه المقلوب لغوًا لا معنى له.

والدماميني لم يكن هو فقط من رفض هذا التشبيه بل تعقبه البغدادي أيضًا ورفض أن يكون الظرف في هذا البيت متعلقًا بمعنى التشبيه كما ذهب إليه ابن هشام أو تعلقه بحرف النفي(ما)، إذ قال: ((ولا ضرورة إلى ذلك، ولا إلى تعلُّقه بحرف النفي، لجواز تعلُّقه

157- المنصف من الكلام:147/2.

158- ينظر: شرح المفصل: 7/8، وهامش مغني اللبيب:294./5.

159- ينظر: مغني اللبيب:294/5.

160- ينظر: ديوانه:60، وإيضاح شواهد الإيضاح:139، والشعر والشعراء:160/1، ولسان العرب(مادة غنن): 13/ 315، وهمع الهوامع: 5/ 133.

161- ينظر: همع الهوامع: 91/3.

162- مغني اللبيب:298/5-299.

163- تحفة الغريب:235/1-236.

بمحذوف، والتقدير: وما وَصْفُ سعاد غداة البين إلّا كوصفِ ظبيٍ أغنّ، أو ما حال سعاد إلّا كحال ظبي، فالظرف يتعلَّق بهذا المضاف))[164]. فالبغدادي جوَّز التعلُّق بمحذوف يقع مضافًا. وهذا ما ذهب إليه الدماميني وبيَّن انَّه لو قيل ما الفائدة من وصف الظبي بتلك الصفات وهي لا مدخل لها بالتشبيه؟ فأجاب على ذلك بقوله: ((فائدته التنبيه على ما يُوجب شدَّة التأسف والتلهُّف على ذهابه وفوات الظفر به ليُعتبر مثل ذلك في جانب سعاد))[165]. ونقد الدماميني ما جاء به ابن هشام من تشبيه مقلوب وسوَّغ ذلك على أنَّه لو لم يكن كذلك للزم تقديم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، بيَّن الدماميني أنَّ هذا التسويغ فيه نظر وعلله بقوله: ((لأنَّا لا نسلم لزوم ذلك لجواز أن يكون التقدير: وما حالُ سعادٍ غداةَ البينِ إلَّا حالُ ظبي أغنّ، والتشبيه على بابه، ووجه الشبه ما قدمناه، والظرفُ متعلق بالحال المحذوفة))[166].

إلَّا أنَّ الشمني رأى غير ذلك وخرَّج تشبيه ابن هشام بقوله: ((وأقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال إنَّ التقدير وما حال سعاد إلَّا كحال الظبي وإنَّما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور))[167]، فهو بهذا أنصف ابن هشام وردَّ على من ذهب إلى أنَّ الظرف متعلق بالحال المحذوفة لكن الدماميني استشهد بكلامه على أنَّ الظرف متعلق بالحال المحذوفة بقوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ**﴾ [سورة مريم:16]، فالظرف في قوله (إذ انتبذت) متعلق بالحال المحذوفة، والتقدير: واذكر حال مريم أو قصتها إذا انتبذت[168]، وهذا يؤكد أنَّ ما قاله الدماميني لا إشكال فيه، وما يؤكد لنا أيضًا أنّ تسويغ ابن هشام بأنَّه ارتكب هذا التشبيه المقلوب في البيت لئلا يتقدَّم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا يتناقض مع ما جاء به في الباب الأول في حرف الألف في حديثه عن خروج (إذا) عن الظرفية، إذ قال في ذلك: ((لو سُلِّم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرده؛ إذ الظرفُ يجوز أن يتقدَّم على عامله المعنوي))[0]. فالدماميني بعد أن ذكر هذا النص لابن هشام قال: ((نعم إن أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد إلَّا، وقد عُلِمَ أنَّها مانعة منْ عملِ ما بعدها فيما قبلها استقام وبقي الاعتراضُ المتقدم))[169]. أي إنَّه وإن كان ابن هشام ما يقصده في قوله الأخير غير ما كان يقصده في هذه المسألة إلَّا أنَّ الدماميني لم يوافق مع ما ذهب إليه ابن هشام ويُعد كلامه متناقضًا. والحقُّ أنَّ الدماميني كان صائبًا في نقده في هذه المسألة ويترجَّح لنا ما أشار إليه الدماميني من أنَّ الظرف (غداة) متعلق بحال محذوفة وما ذهب إليه ابن هشام من تشبيه يعد لغوًا. وهذا يشير إلى اضطراب ابن هشام في أكثر الأحيان في توجيهاته النحوية فما يرجِّحَه أو يجيزه سابقًا يعود فينقضه أو لا يجيزه لاحقًا وبالعكس.

ج- مسألة عمل حرف التشبيه المحذوف عمل المثبت.

إنَّ المجمع عليه لدى النحويين أنَّ حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسًا إلَّا إذا كان الجار (ربَّ) بشرطين: أن يكون ذلك في الشعر أو إن سبق (ربَّ) بالواو أو الفاء أو بل[170]. وفي هذه المسألة قيل إنَّ إعمال حرف التشبيه المقدَّر أضعف عملًا من الحرف المذكور إلَّا أنَّ بعضهم رأى أنَّه يعمل كعمل الحرف المذكور منهم : ابن هشام ذكر أنَّ حرف التشبيه المقدَّر يعمل كعمل

164- شرح أبيات المغني:327/6.

165- تحفة الغريب:236/1.

166- (م-ن):236/1.

167- المنصف من الكلام:150/2.

168- ينظر: همع الهوامع:173/2، وحاشية الصبان :383/2، وإعراب القرآن وبيانه:76/6، وتفسير حائق الروح والريحان:120/17.

169- تحفة الغريب: 237/1.

170- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 45/6.

المذكور قال: ((قد قالوا: "زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وحاتم جودًا" وقيل في المنصوب فيها إنَّه حال، أو تمييز، وهو الظاهر، وأيًّا كان فالحجة قائمة به))[171].

إلَّا أنَّ الدماميني تعقَّب ابن هشام ناقدًا فقال: ((لكن لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف، لأنَّ التمييز معمولٌ ضعيف يسوغ أن يعمل فيه حتى الجامد المحضُ من غير تأويل كعشرين درهمًا، ففي قول المصنف وأيًّا ما كان فالحجة قائمةٌ به نظر))[172].

الواضح في هذه المسألة أنَّ ابن هشام رأى أنَّ حرف التشبيه المقدَّر في المثال (زيدٌ زهيرٌ شعرًا وحاتمٌ جودًا) عمل في المنصوب على الحال أو التمييز؛ لما في حرف التشبيه من معنى الفعل. فضلًا عن ذلك فإنَّ ابن هشام أكَّد رأيه هذا بقول الشاعر[173]:

تُعَيِّرنا أنَّنا عالةٌ ونحنُ صعاليك أنتم ملوكا

على أنَّ حرف التشبيه المقدَّر عمل في حالين[174].

وسبق ابن هشام إلى ذلك ابن مالك قال في هذا الشاهد الشعري: ((أراد ونحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم، فحذف مثلاً وأقام المضاف إليه مقامه مضمنًا معناه، وأعلمه[175] بما فيه من معنى التشبيه))[176]. ونقل ذلك نصًّا أبو حيَّان قال: ((يريد ونحن في حال صعلكتنا مثلَكُم في حالِ مُلْككُم فحذف مثلًا، وأقام المضاف إليه مقامه مضمنًا معناه، وأعْمَلَهُ بما فيه من معنى التشبيه))[177]. ولكنَّه قال بعد ذلك الصحيح على تقدير(إذا كنَّا صعاليك)، أي إنَّ(صعاليك) نصبت على أنَّها خبر لـ (كان) المحذوفة[178]. أمَّا السيوطي(ت911هـ) فقال في هذا الشاهد: ((فصعاليك منصوب على الحال. وقوله: "ونحن" مبتدأ و"أنتم خبره" أي ونحن مِثْلكم فكيف تعيّرنا؟ قال الله تعالى: ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [سورة الأحزاب من الآية:6]. وقول النّحاة: أبو يوسف أبو حنيفة))[179]. الواضح من ذلك أنَّ ابن هشام ذهب مذهب ابن مالك في تقدير حرف التشبيه (مثل). لكن الدماميني تعقبه ناقدًا وبيَّن أنَّه لا يلزم عمل حرف التشبيه في التمييز كعمله في الظرف؛ لأنَّ التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد من دون تأويل كعشرين درهمًا، أي إنَّ الاسم (درهمًا) تمييز منصوب والذي عمل فيه الاسم الجامد (عشرون)، فلا يمكن أن يكون هذا حجة على عمل حرف التشبيه المقدر فيه. إلا أنَّ الأمير في حاشيته ردَّ على نقد الدماميني قائلا: ((وقد يجاب بأنَّه معنى معدود بكذا))[180]، يريد من هذا أنَّ العدد الجامد "عشرين" مؤوَّل بمشتق وهو معدود؛ لذا عمل في التمييز.

وما يفهم من قول ابن هشام: ((وأيًّا كان فالحجة قائمة به))[181]، أي: أيًّا كان التقدير في المثال (زيدٌ زهيرٌ شعرًا) فإنَّه تقوم به الحجة في أنَّ حرف التشبيه المحذوف عمل هنا كعمل الحرف المثبت، إلَّا أنَّ الدماميني تعقَّب قوله وبيَّن أنَّه به نظر؛ لأنَّ عمل حرف التشبيه في التمييز لا يلزم عمله في الظرف وأرى أنَّ وجهة نظره صائبة في هذه المسألة استنادًا لما ذكرناه في أوَّل المسألة

171- مغني اللبيب:300/5.

172- تحفة الغريب:239/1.

173- البيت من المتقارب بلا نسبة ينظر: ارتشاف الضرب: 1589/3.

174- ينظر: مغني اللبيب: 300/5.

175- والصواب وأعمله.

176- شرح التسهيل: 261/2.

177- ارتشاف الضرب: 1589/3.

178- ينظر: ارتشاف الضرب: 1589/3.

179- الأشباه والنظائر في النحو: 10/6.

180- حاشية الأمير:77/2.

181- مغني اللبيب:300/5.

أنَّ حرف الجر لا يحذف إلاَّ بالشرطين الآنفي الذكر وما استدلَّ فيه ابن هشام على عمل الحرف عمل الفعل في الحال أو التمييز (شعرًا أو جودًا) لم تكن في جملة (زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وحاتم جودًا) والجملة لم تكن شعرًا أو فيها (ربَّ) المسبوقة بالواو أو الفاء أو بل، فضلًا عن أنَّه أجاز عمل حرف التشبيه المقدر حتى في التمييز وهذا لا يعد حجة يحتج بها؛ لأنَّ التمييز معمول ضعيف وعليه فالدماميني كان صائبًا في نقده.

د- مسألة ذكر ما لا يتعلَّق من حروف الجر.

إنَّ حرف الجر لا بدَّ أن يتعلق بفعل أو شبهه أو ما فيه رائحة الفعل؛ لأن موضع الجار والمجرور معمول مستدعى لواحد من ذلك[182]، ويستثنى من هذه القاعدة ستة أحرف لا تتعلّق وهي: حرف الجر الزائد، ولعلَّ، ولولا، وربَّ، وكاف التشبيه، وحرف الاستثناء[183]، إذ قال ابن هشام عن حرف الاستثناء: ((وهو خلا وعدا وحاشا، إذا خفضن، فإنَّهن لتنحية الفعل عمَّا دخلن عليه، كما أنَّ "إلَّا" كذلك، وذلك عكسُ معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صحَّ أن يقال إنَّها متعلّقة لَصَحَّ ذلك في "إلَّا" ، وإنَّما خُفِضَ بهن المستثنى ولم يُنْصَب كالمستثنى بـ(إلّا) لئلا يزول الفرقُ بينهن أفعالًا وأحرفًا))[184]. إنَّ شرط عدم تعلُّق أحرف الاستثناء (خلا وعدا وحاشا) إذا خفض الاسم بعدهنَّ؛ لأنَّها إذا نصبت ما بعدها تكون أفعالا وإذا جرّت ما بعدها تكون حروف جر، وابن هشام رأى أنَّ هناك تشابهًا بين هذه الحروف وبين حرف الاستثناء (إلّا) في أنَّ كلًّا منها يؤدين عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، واستدلَّ بأنَّ هذه الأحرف بمنزلة الحرف (إلَّا) لأنَّ كلًّا منها لا يحتاج إلى متعلِّق إذ بين أنّه لو صح التعلُّق بـ (خلا وعدا وحاشا) لصحَّ في (إلّا)، لكن الدماميني تعقبه ناقدًا إيَّاه في هذه المسألة وفي موضعين: أحدهما كان عن معنى التعدية، ابن هشام ذهب إلى أنَّ معنى التعدية هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم الذي تعدَّى عليه لكن هذه الأحرف تبعد الفعل عمَّا دخلن عليه، كما في الحرف (إلَّا) فهي حرف استثناء تخرج حكم ما بعدها من حكم ما قبلها[185]. وابن هشام في حديثه على (على) الاستدراكية في حرف العين قال: ((وتعلق (على) هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق (حاشا) بما قبلها عند من قال به، لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب[186]، قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها))[187]. إلَّا أنَّ الدماميني وجَّه نقده لابن هشام بعبارة (لا نسلم)، إذ قال: ((لا نسلم أنَّ معنى التعدية كما ذكره، بل معناها جعلُ المجرور مفعولًا به لذلك الفعل، ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور، بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه))[188].

الدماميني لم يكن صائبًا في نقده لابن هشام في هذا الموضع؛ لأنَّ ابن هشام في قوله: (عند من قال به) لا يرجِّح تعلُّق (على) الدالة على الإضراب بالفعل والراجح ما ذهب إليه ابن هشام أنَّ (على) هنا أفادت معنى (لكن) الاستدراكية فالأولى ألَّا تتعلَّق بالفعل الذي نحيَّ عنه الإسناد وهذا ما ينطبق على (خلا، وعدا، وحاشا).

182- ينظر: رصف المباني:152.

183- ينظر: مغني اللبيب:305/5- 313.

184- (م-ن):313/5-314.

185- ينظر: (م-ن):313/5.

186- ينظر قول ابن الحاجب في الأمالي النحوية: 154/2.

187- مغني اللبيب: 145/1.

188- تحفة الغريب(قسم الأدوات): 488/1.

والنقد الآخر الذي وجهه الدماميني لابن هشام كان عن عدم التعلق، ، قال: ((وأمَّا الاستدلال بأنَّها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة فساقط، لأنَّه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع أحكامه، ألا ترى أنَّ إلّا التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر، وهذا الحرف يعمله))[189].

إنَّ معظم النحويين ذهبوا إلى أنَّ هذه الأحرف الثلاثة تارة تكون أفعالًا وتنصب ما بعدها، نحو: جاء القومُ خلا زيدًا، وتارة أخرى تكون حروف خفضٍ فتخفض ما بعدها، نحو: جاء القومُ خلا زيدٍ. وحرف الجر لا بدَّ له من متعلّق كالفعل أو شبهه إلَّا أنَّ هذه الأحرف الثلاثة استثنيت من القاعدة لأنَّها تشبه حرف الجر الزائد في التعدية فهي لا توصل معنى الفعل إلى الاسم بل تزيله عنها؛ لذا قيل إنَّ هذه الأحرف لا تعلّق[190]؛ لذا ذهب ابن هشام إلى أنَّ هذه الأحرف بمنزلة حرف الاستثناء (إلَّا).

وما يؤخذ على ابن هشام أيضًا أنَّ (إلَّا) الاستثنائية هي أصلٌ في بابها وبحمل (عدا، خلا، حاشا) عليها أصبحت هذه الحروف فروعًا عليها والفرع لا يتصف بكل ما اتصف به الأصل فضلًا عن ذلك كيف يقول ابن هشام إنَّ هذه الأحرف بمنزلة (إلا) لأنَّها لا تتعلق وهي بالعمل تختلف، فعمل كل من (إلَّا، وخلا، وعدا، وحاشا) إبعاد ما بعدها إلَّا أنَّها تختلف بالعمل فيما بعدها، فـ (إلَّا) تنصب ما بعدها على الاستثناء، أمَّا ما بعد (خلا وعدا وحاشا) فيخفض وتكون حروف خفضٍ، وينصب ما بعدها فتكون أفعالًا، فكيف تكون بمنزلة (إلّا) وهي عملها النصب لما بعدها. وعليه يترجَّح ما ذهب إليه الدماميني وكان نقده صائبًا في هذا الموضع.

ثانيا: حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات ويتضمَّن:

أ- مسألة حكم المرفوع بعد شبه الجملة.

اختُلِفَ في إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد شبه الجملة التي يتقدَّمها نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال، مثل: (ما في الدار أحدٌ) ، و(أفي الدار زيدٌ؟)، و(مررتُ برجلٍ معه صقرٌ)، و(جاء الذي في الدار أبوه)، و(زيدٌ عندك أخوه)، و(مررتُ بزيدٍ عليه جُبَّةٌ)[191]، فأُعرِبَ الاسم المرفوع بعد شبه الجملة على ثلاثة مذاهب: ((أحدها: أنَّ الأرجح كونه مبتدأ مخبَرًا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلًا. والثاني: أنَّ الأرجح كونه فاعلًا، واختاره ابن مالك[192]، وتوجيهه أنَّ الأصل عدمُ التقديم والتأخير. والثالث: أنَّه يجب كونه فاعلًا))[193].

تعقَّب الدماميني هذه المذاهب ناقدًا المذهب الأول الذي جاء به ابن هشام وبعض النحويين في إعراب الاسم المرفوع بعد شبه الجملة على أنَّه مبتدأ وخبره الظرف أو الجار والمجرور، وجواز كونه فاعلًا، فوجه النقد كان عن جواز إعراب هذا الاسم فاعلًا، إذ قال: ((هذا يقدحُ في قولهم: إنَّه متى أوقع تقديم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره، نحو: زيدٌ قام))[194].

في هذه المسألة حصل خلاف بين الكوفيين والبصريين حول رافع الاسم الواقع بعد شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور، فالكوفيون يرون أنَّ رافع الاسم هو الظرف إذا تقدَّم عليه، ويسمون الظرف بـ (المحل) أو (الصفة)، ومثلوا لذلك بقولنا: (أمامك زيدٌ) و(في الدار عمرٌو)، واحتجُّوا بقولهم هذا لأنَّهم يرون أنَّ الأصل في هذه الجمل هو (حلَّ أمامك زيدٌ) و(حلَّ في الدار عمرٌو)، إذ رأوا أنَّ الفعل حُذِفَ واكتفى بالظرف، وهو غير مطلوب، ممَّا أدى إلى ارتفاع الاسم كما يرتفع بالفعل، واستدلُّوا بصحة رأيهم ما ذهب إليه سيبويه إذ رأى أنَّ الظرف إذا وقع خبرًا للمبتدأ، أو صفة للموصوف، أو صلة للموصول، أو حالًا لذي حال، أو اعتُمِدَ على همزة

189- (م- ن): 488/1.

190- ينظر: كتاب سيبويه:349/2، وعلل النحو:399، وشرح المفصل، لابن يعيش: 84/2 ، والجنى الداني في حروف المعاني:436-437.

191- ينظر: مغني اللبيب:316/5.

192- ينظر: شرح التسهيل: 298/1.

193- مغني اللبيب: 316/5- 317.

194- تحفة الغريب:245/1.

الاستفهام أو حرف النفي، أو وقع بعده أنَّ المقدَّرة بمصدر فإنَّه يرفع الاسم بعده، وممَّن وافقهم من البصريين الأخفش والمبرِّد، إلَّا أنَّ بعض البصريين رأوا أنَّ الاسم الواقع بعد الظرف إنَّما رفع بالابتداء وليس بالظرف قبله[195].ويمكن القول إنَّ السبب في اختلاف النحويين لإعراب الاسم المرفوع بعد شبه الجملة بأوجه مختلفة جاء نتيجة لاختلاف تقديراتهم لرافع الاسم بعد شبه الجملة، فابن مالك رجَّح إعرابه على أنَّه فاعل؛ لأنَّه يرى أنَّه لو أُعْرِبَ مبتدأ كما قال بعض النحويين لتقدَّم الخبر عليه وهو يرى أنَّ في الأصل لا يوجد تقديم وتأخير[196]، أمَّا ما جاء في المذهب الأوَّل فأجازوا أن يعرب الاسم المرفوع على وجهين أمَّا مبتدأ مؤخر وشبه الجملة قبله خبرا مقدَّما، أو يعرب فاعلا، وذكر ابن هشام خلافًا بين النحويين في تقدير عامل إعراب الاسم المرفوع بعد شبه الجملة فاعلاً، وكان هذا الخلاف على مذهبين[197]:

الأوَّل: إنَّ عامل إعراب الاسم المرفوع فاعلا بعد شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور هو الفعل المحذوف المقدَّر والذي يعد متعلَّق شبه الجملة.

الثاني: إنَّ العامل في إعراب الاسم فاعلا هو الظرف أو الجار والمجرور؛ وذلك لنيابتهما عن الفعل (استقرَّ)، ولأنَّهما قريبان من الفعل لاعتمادهما على النفي والاستفهام وهذا يقرب من الفعل؛ لأنَّ الاستفهام دائمًا ما يدخل على الأفعال.

وبعد أن ذكر ابن هشام هذين المذهبين ذكر أنَّ المختار بينهما هو المذهب الثاني لدليلين: ((أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: "زيدٌ في الدار جالسًا" ، ولوكان العاملُ الفعلَ لم يمتنع.

و(*)لقوله[198]:

فإن يَكُ جُثماني بأرضٍ سواكم فإنَّ فؤادي عندكِ الدَّهرَ أجمَعُ

فأكَّد الضمير المستترَ في الظرف، والضميرُ لا يستتر إلَّا في عامله، ولا يصحُّ أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ التوكيدَ والحذف متنافيان، ولا لاسم "إنَّ" على محلِّه من الرفع بالابتداء؛ لأنَّ الطالب للمحلِّ قد زال))[199].

نفهم ممَّا سبق أنَّ ابن هشام باختياره المذهب الثاني أنَّه يرى أنَّ العامل في الاسم المرفوع هو شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور بدليل امتناع تقديم الحال على شبه الجملة في قولنا: (زيدٌ في الدار جالسًا) فلا يمكن تقديم الحال (جالسًا) على العامل (في الدار)، أي لا يمكن القول: (زيدٌ جالسًا في الدار)، ولو كان العامل في الحال فعلًا مقدَّرًا (استقرَّ) لجاز تقديم الحال على شبه الجملة ، وهذا إن دلَّ على شيء إنَّما يدلُّ على أنَّ العامل في الحال هو شبه الجملة. ثمَّ استدلَّ على أنَّ شبه الجملة هي العامل في الاسم المرفوع بقول الشاعر والشاهد في البيت هو أنَّ (أجمع) جاء توكيدًا للضمير المستتر في الظرف (عندك)، والظرف لا يستتر إلَّا في عامله، وهذا يدل على أنَّ الظرف هو العامل في هذا الموضع[200].

---

[195]– ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة السادسة):51/1.

[196]– ينظر: شرح التسهيل:298/1، ومغني اللبيب:317/5.

[197]– ينظر: مغني اللبيب: 317/5.

* وهذا هو الدليل الآخر.

[198]– هذا البيت من الطويل لجميل بثينة، ينظر: مغني اللبيب:318/5، و شرح شواهد البغدادي:338/6، والخزانة:190/1، وديوان جميل: 111، ونسبه بعضهم إلى كثير، ينظر: شرح التسهيل:118/2، وأمالي ابن الشجري:5/1، وهمع الهوامع:23/2، وديوان كثير:116.

[199]– مغني اللبيب: 318/5–319.

[200]– ينظر: مغني اللبيب:318/5.

نلحظ ممَّا سبق أنَّ الدماميني لم يكن موافقًا لما ذهب إليه ابن هشام وبعض النحويين في إعراب الاسم المرفوع بعد شبه الجملة فاعلًا؛ لأنَّه رأى أنَّ قولهم هذا يقدح في قولهم إنَّ تقديم الخبر على الاسم المرفوع إذا أحدث توهما في أنَّ الاسم المرفوع أيعرب مبتدأ أم فاعلا؟ فدفعًا لهذا التوهم أوجب النحويون تأخير الخبر.

أرى أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام والنحويون من إعراب للاسم المرفوع بعد شبه الجملة المصدرة بالنفي أو الاستفهام على أنَّه فاعل لا إشكال فيه كما زعم الدماميني؛ لأنَّ ابن هشام والنحويين لم يقصدوا بإعراب الاسم المرفوع على أنَّه فاعلٌ للفعل الصريح وإنَّما قصدوا من ذلك أنَّ الاسم المرفوع الواقع بعد شبه الجملة والفعل في الجملة يكون محذوفًا غير مصرَّح به، وكلامهم وجوب تأخير الخبر في حال التوهم في الاسم المرفوع بين أن يكون مبتدأً او خبرًا إنَّما هو إذا صرح بالفعل، نحو: (زيدٌ قام) ففي هذه الجملة لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ (زيد)؛ لأنَّه لو تقدَّم لأوهم أنَّ الجملة هي جملة فعلية مركبة من فعل وفاعل وتقديم الخبر على الاسم المرفوع يزيل عنه معنى الابتداء؛ وذلك لأنَّ الفعل أقوى من الاسم. ويجوز تقديم الاسم وتأخيره إذا برز الفاعل، نحو: الزيدان قاما، وقاما الزيدان، وزيدٌ قام أبوه، وقام أبوه زيدٌ، فجاز التقديم والتأخير للمبتدأ والخبر في هذه الجمل لأنَّ الفعل إذا أسند إلى الضمير علم منه المبتدأ المؤخر[201].

ويمكن أن نستدل بذلك في إعراب النحويين لجملة : (أقائمٌ الزيدان؟)، إذ أعربوا (الزيدان) مبتدأ أو فاعل لاسم الفاعل (قائم) سدَّ مسد الخبر ، وهذا ما استدل به الشمني وأنصف فيه ابن هشام قائلًا: ((وأقول إنَّ قولهم ذلك إنما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو أقائم زيد يكون زيد مبتدأ وأن يكون فاعلًا له أغنى عن خبره))[202]. حتى أنَّ الأمير أجاب عن هذا الإشكال منصفًا ابن هشام والنحويون قائلًا: ((وأجيب بأنَّ ما نحن فيه إجمال لا لبس لعدم التصريح بالفعل، لكن قد يقال الراجح إلباس على المرجوح إلا أن يقال: هذا ترجيح بمدارك خفية، والمضر اللبس بما يتبادر من التركيب فتدبر))[203]. وبهذا يترجَّح ما جاء به ابن هشام والنحويون من إعراب في المذهب الأول؛ إذ أنَّ الدماميني كان نقده لهم يصب في موضوع آخر غير ما يقصده ابن هشام والنحويون.

ووجَّه الدماميني نقدًا آخر لابن هشام في هذه المسألة حول استدلاله بقول الشاعر في أنَّ العامل في إعراب الاسم المرفوع فاعلا هو شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدَّر (استقرَّ)، بدليل قول الشاعر؛ إذ الشاهد فيه هو أنَّ قوله (أجمع) توكيد للضمير المستتر في الظرف (عندك)، ووجه الاستدلال من ذلك أنَّ الضمير لا يستتر إلَّا في عامله، ولا يمكن أن يكون (أجمع) توكيدًا لـ (فؤادي) ولا لـ (الدَّهر)؛ لأنَّهما منصوبان ولا يمكن أن يكون توكيدًا للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ التوكيد والحذف يتنافيان وبهذا فإنَّ (أجمع) هو توكيد للضمير المنتقل إلى الظرف (عندك)[204]. إلَّا أنَّ الدماميني تعقَّب ابن هشام ناقدًا كلامه بأنَّ الاسم المرفوع (أجمع) لا يصح وقوعه توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ التوكيد والحذف متنافيان فانتقد الدماميني هذا الرأي مستدلًّا بما ذهب إليه الخليل وسيبويه ، إذ قال: ((قد يمنع ذلك فإنَّ مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكَّد وبقاء التأكيد، ووافقهما على ذلك جماعة))[205].

---

[201]– ينظر: الكافية في النحو: 16، وشرح جمل الزجاجي: 133/1، وشرح التسهيل: 298/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 482/1، وشرح ابن عقيل: 234/1،

[202] المنصف من الكلام:152/2.

[203]– حاشية الأمير:79/2.

[204]ينظر: مغني اللبيب:317/5، وشرح شذور الذهب، للجوجري:718/2، وشرح التصريح على التوضيح:718/2.

[205] تحفة الغريب:247/1.

اختلف النحويون في مسألة حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد، منهم من أجاز حذف المؤكَّد كالخليل وسيبويه، إذ قال في ذلك سيبويه: ((وسألتُ الخليل رحمه الله عن: مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباى أنفسهما، والنصب على أعنيهما))[206]. فتبين أنَّهما أجازا حذف المؤكَّد والاستغناء عنه بالمؤكِّد. وأجاز الرضي حذف المؤكَّد في بعض المواضع إذ بيَّن أن حذف المؤكَّد يكثر في الصلة، نحو: (جاءني الذي ضربت نفسه)، وكذلك أجاز الحذف في الصفة، نحو: (جاء القوم ضربتُ كلَّهم أجمعين، وبعدها أجاز في الخبر، نحو: (القبيلة أعطيت كلهم أجمعين)[207].

ومن النحويين من منع حذف المؤكَّد ، وحجتهم في المنع أنَّ الحذف مراد منه الاختصار والإيجاز في الكلام ، أمَّا التأكيد فيراد منه الإسهاب والتطويل في الكلام؛ لذا قيل إنَّ الحذف والتوكيد يتنافيان، وممَّن ذهب إلى هذا الرأي: ابن مالك[208]، وابن يعيش[209]، وأكَّد ذلك أبو حيَّان بقوله: ((والضمير الذي تَحَمَّلَهُ الظرفُ يجوز أن يؤكّد فتقول: إنَّ زيدًا خَلْفَكَ هو نفسُهُ))[210].

أرى أنَّ استدلال ابن هشام بهذا الشاهد الشعري لا إشكال فيه، ولا إشكال في إعراب(أجمع) توكيدا للضمير المستتر في الظرف، ولا يمكن أن يكون توكيدا للضمير المحذوف مع الفعل (استقرَّ)؛ لأنَّ الحذف والتوكيد يتنافيان، وما جاء به سيبويه والخليل من رأي في جواز حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد عُدَّ ضعيفًا، وعلَّل ابن مالك سبب الضعف بقوله:((وهذا ضعيف بين الضعف، لأن المؤكّد مذكور كتقوية، ويبين كونه مرادا به الحقيقة لا المجاز، فالاستغناء عنه بالمؤكّد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى في شيء غير مذكور، كالاستغناء بحرف التعريف عن المُعَرَّف، وبعلامة التأنيث عن المؤنث، مع ما في تقديره من كثرة الحذف، ومخالفة المعتاد، وذلك أن في كلا الوجهين تقدير ثلاثة أشياء: في الرفع تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه، وفي النصب تقدير فعل وفاعل ومفعول، وفي التقدير الأول مخالفة لقاعدة التقدير من قبل أنه قدر: هما صاحباي، وما في الكلام دليل على الصحبة، والمعتاد في الحذف أن يكون في الباقي دلالة على المحذوف، وكان الأولى بعد أن نسلم التقدير أن نقدر: هما معنيان أنفسهما، كما قدر في النصب: أعنيهما، لأن كونهما معنيين معلوم، وكونهما صاحبين غير معلوم))[211].

وبيَّن ابن مالك أيضًا أنَّ ما ذكر من حذف إنَّما هو من حذف المتبوع وإبقاء التابع له مع أنَّ الأصل هو حذف المنعوت وإبقاء نعته قائلا: ((فإن هذا الحذف المدعى هو من من حذف المتبوع وإبقاء تابعه، والأصل فيه حذف المنعوت وإبقاء نعته قائما مقامه، وإنما جعلت حذف المنعوت أصلا لكثرته، وكونه مجمعا على صحة استعماله، ومع ذلك لا يستعمل إلا والعامل في المنعوت المحذوف موجود، وما مثل به الخليل من حذف المذكور، فالعامل فيه محذوف، فتجويزه يستلزم مخالفة النظير فيما هو أصل أو كالأصل))[212].

يتَّضحُ من كلام ابن مالك أنَّ الراجح في حذف المتبوع أن يكون منعوتًا، لا مؤكَّدًا؛ لأنَّ المنعوت يطّرد حذفه والاستغناء بالنعت عنه كقوله تعالى: ﴿ **فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً**﴾[سورة التوبة من الآية: 82]، أي ضحكًا، أمَّا حذف المؤكَّد وإبقاء التوكيد دالًّا عليه فغير مطّرد في العربية وعليه يترجح لنا ما جاء به ابن هشام وصحة ما قاله من أنَّ التوكيد والحذف يتنافيان ؛ لأنَّ لكلٍّ منهما غرض يختلف عن الآخر. فضلًا عمَّا ذكره الصبَّان في حاشيته إذ قال: ((إنَّ أجمع لا يصح كونه تأكيدًا لفؤادي ولا للدهر لنصبهما ولا

---

[206] الكتاب: 60/2.

[207]– ينظر: شرح الرضي على الكافية:310/1.

[208]– ينظر: شرح التسهيل: 298/3.

[209]– ينظر: شرح المفصل: 90/2.

[210] – ارتشاف الضرب: 1122/3.

[211]– شرح التسهيل:298/3.

[212]– (م– ن):298/3.

للضمير المحذوف مع المتعلّق لامتناع حذف المؤكَّد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادي باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعيَّن كونه تأكيدًا للضمير في الظرف. ولا يشكل عليه الفصل بالأجنبي وهو الدهر لجوازه ضرورة))[213].

ثالثًا: تقدير المتعلق بشبه الجملة ونوعه وتقديره من حيث المعنى ويتضمن :

أ- مسألة تقدير المتعلّق المحذوف باعتبار المعنى.

إنَّ الخبر في الأصل يقع مفردًا، نحو: (زيدٌ مجتهدٌ)، ويأتي أحيانًا جملة فعلية، نحو: (زيدٌ نجحَ أخوه)، وقد يأتي شبه جملة من الظرف، نحو: (زيدٌ عندك)، أو من الجار والمجرور، نحو: (زيدٌ في الدار)، فإذا كان الخبر واقعًا شبه جملة فلا بدَّ له من متعلق، فاختلف النحويون في تقدير هذا المتعلق، منهم من رأى أنَّ متعلقه هو المبتدأ[214]، لكن أغلب النحويين رأوا أنَّ المتعلق محذوف واختلفوا في تقديره، إذ رأوا أنَّ المحذوف المقدَّر إمَّا أن يكون فعلًا، نحو: (استقر أو كان) أو اسما، نحو: (كائن أو مستقر)، كقولنا: (زيدٌ في الدار) أو (زيدٌ عندك) فالتقدير: زيدٌ استقر أو كان في الدار، أو زيدٌ كائنٌ أو مستقرٌ في الدار[215].

وبعدها بيَّن ابن هشام المواضع التي يجب فيها تعلُّق شبه الجملة وذكر أنَّها ثمانية مواضع هي: القسم بغير الباء، وباب الاشتغال، والمثل، والبواقي وهي خمسة: الصفة، والحال، والصلة، والخبر، وحيث يرفعان الاسم الظاهر[216]، ورجَّح ابن هشام تقدير المتعلق المحذوف بحسب المعنى، فإن أريد الحال أو الاستقبال يقدَّر كونًا مطلقًا، نحو: كائنٌ أو مستقرٌّ، أو مضارعهما، وإن أُريد المضي يقدَّر (كان أو استقرَّ)، أو وصفهما[217]. إلَّا أنَّه في بعض المواضع قد يجهل المعنى فبيَّن ابن هشام أنَّه في حال جُهِلَ المعنى يقدر الوصف، إذ قال: ((وإذا جهلت المعنى فقدِّر الوصفَ؛ فإنَّه صالحٌ في الأزمنة كلّها، وإن كانت حقيقته الحال))[218].

تعقبه الدماميني قائلًا: ((كيف تقدَّر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة، وهل هذا إلّا تهافت؟))[219].

الواضح ممَّا سبق أنَّ المتعلق بشبه الجملة قد يحذف فيقدر فعلا(كان أو استقر) أو وصفًا(كائن أو مستقر) بحسب المعنى، ولكن قد يكون أحيانًا المعنى مجهولًا فذكر ابن هشام أنَّ في حال جُهِلَ المعنى أي بالدلالة على الزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال يقدَّر الوصف، أي (كائن أو مستقر)؛ لأنَّ الوصف يناسب كل الأزمان وإن كان الزمن في حقيقته دالًّا على الحال فيقدر الوصف، إلّا أنَّ الدماميني بين أنَّ كلام ابن هشام هذا فيه تهافت؛ إذ كيف يقدر وصفًا لما هو ظاهر في الحال وهو من الأمور المجهولة؟ فوصف الدماميني هذا بالتهافت في كلام ابن هشام. ومعنى التهافت مأخوذ من الهفت ويعني التساقط، قال الخليل: ((الهَفْتُ: تساقُطُ الشَّيء قِطْعةْ بعْدَ قِطْعةْ، كما يَهْفِتُ الثَّلجْ ونحوه))[220].

وأجاب الدماميني عن سؤال قد يُسأل وهو: ((فماذا تصنعُ عند جهل المعنى؟))[221]. فأجاب عن هذا السؤال: ((لا يُقدِمُ حينئذٍ على تقدير شيءٍ معيَّن؛ بل يُرَدِّدُ الأمر، ويقال: إن أريدَ الماضي قُدِّرَ كذا، وإن أريد الحالُ قُدِّرَ كذا، وإن أريد المستقبلُ قُدِّرَ كذا

---

[213] حاشية الصبَّان: 319/1.

[214]- ينظر: ارتشاف الضرب: 54/2.

[215]-ينظر: الأصول في النحو:63/1، وشرح المفصل:90/1، ومغني اللبيب:338/5، وشرح التصريح:166/1.

[216]- ينظر: مغني اللبيب: 338/5-340.

[217]- ينظر: (م- ن): 340/5.

[218]- (م- ن):341/5.

[219]- تحفة الغريب:341/5.

[220]- كتاب العين (باب الهاء والتاء والفاء): 34/4.

[221]- تحفة الغريب:262/1.

فيخرُجُ حينئذٍ عن هذه العهدة))[222]. أي إنَّ الدماميني لم يعتمد على تقدير الوصف في حال جهل المعنى وإنَّما يقدره كما هو الحال في كون المعنى معلومًا. لكنَّ الشمني تعقبه منصفًا ابن هشام بتسويغ الأمر على أنَّ الوصف يصلح للأزمنة جميعها قال: ((وأقول: لا تهافت فيه؛ لأنَّ تقدير الوصف إنَّما هو لصلوحه للأزمة كلها دون غيرها))[223].

والحقُّ أنَّ الدماميني كان صائبًا في نقده لابن هشام؛ لأنَّ الوصف وإن كان يصلح للأزمنة جميعها إلَّا أنَّه لا يمكن تقدير المحذوف إذا لم يُعلم الحال، حتى أنَّ الدسوقي وافقه في ذلك قال: ((فيه أنَّه إذا كان كذلك لا يُقدَّر إلا إذا عُلِم الحال، لأنَّ الشيء إذا أُطلِقَ إنَّما ينصرف لحقيقته))[224]. فضلًا عن تأييد المحقق الدكتور الخطيب له وردَّ على الشمني قائلًا: ((ليس ردّ الشمني بردّ، ويبقى اعتراض الدماميني قائمًا. فكيف يكون التقدير إذا لم يُعلم الحال؟))[225]. وبهذا يترجَّح ما ذهب إليه الدماميني في هذه المسألة.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله. فبعد كتابة بحثي هذا توصلت إلى جملة من النتائج يمكن عرضها على النحو الآتي:

1- كان أسلوب الدماميني في النقد واضحا بناءً، وكان مستندًا على أسس وقواعد بنى عليها آراءه النقدية.
2- إنَّ نقد الدماميني لابن هشام كان يتسم بالاعتدال، ولم يكن متحاملًا على ابن هشام وإنَّما كان نقده موضوعيًّا غير متعسِّفٍ فيه، فآراؤه على أقوال ابن هشام لم تكن من باب الاعتراض والنقد فقط وإنَّما قد وافق فيها الدماميني في كثير من الآراء.
3- وضَّح البحث أنَّ شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور يجب أن ترتبط بحدث؛ ليكتمل معناها، لذا وجب تعلقها بما يدلُّ على الحدث، وهو الفعل وشبهه، أو الاسم المشتق العامل عمل الفعل، أو الاسم الجامد المؤوَّل بمشتق، أو بما يشير إلى معنى الفعل.
4- ظهر للبحث أيضًا أنَّ نقد الدماميني لابن هشام لم يخلُ من عبارات فيها شيء من التحامل كقوله: (وهل هذا إلَّا تهافت؟)، والتهافت في الكلام إذا ذكر بلا رويَّة.
5- تَرجَّحَ للبحث أنَّ الضمير الذي يتحمَّله الظرف يجوز أن يؤكّد فتقول: (إنَّ زيدًا خلفَكَ هو نفسُهُ) وهذا ما أشار إليه أغلب النَّحويين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الكتب المطبوعة.

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف أبو حيَّان الأندلسي(ت745هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م.

2- الأشباه والنَّظائر في النَّحو، للإمام جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 1406هـ- 1985م.

[222]- (م- ن):262/1.

[223]- المنصف من الكلام:155/2.

[224] حاشية الدسوقي: 100/2.

[225]- هامش مغني اللبيب: 341/5.

3-الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د–ط)، (د–ت).
4-إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قباوة، دار القلم العربي بحلب، ط5، 1409هـ- 1989م.
5-إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت 1403هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص – سورية ، دار اليمامة، دمشق – بيروت، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط4، 1415 هـ.
6-أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د–ط)، 1397هـ-1977م.
7-أمالي ابن الشجري، تأليف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1413 هـ - 1991 م.
8-الأمالي النحوية، عثمان بن عمر بن الحاجب(ت 646هـ)، تح: هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية- بيروت، (د–ط)، 1405هـ- 1985م.
9-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن عبيد الله الأنصاري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ – 2003م.
10-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د–ط)، (د- ت).
11-إيضاح شواهد الإيضاح، الحسن بن عبد الله القيسي أبو علي، تح: محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1408 هـ - 1987م.
12-الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي(ت377هـ)، تح: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389هـ- 1969م.
13-البحر المحيط في التفسير، أَبو حَيَّان محمد بن يوسف بن حيَّان أَثير الدين الأَندلسي (ت745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، (د – ط)، 1420هـ.
14-التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تح : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د – ط)، 1976م.
15-تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم الأدوات والحروف)، تأليف: محمد بن أبي بكر بدر الدين الدماميني (ت 827هـ)، تح: الدكتور محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م.
16-تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم التراكيب)، محمد بن أبي بكر بدر الدين الدماميني (ت827هـ)، تح: الدكتور محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م.
17-التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ط2، 1998م، ودار النهضة العربية- بيروت، ط1، 1972م.
18-تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمِيّ العلوي الشافعيّ، إشراف ومراجعة الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النَّجاة، ط1، 1421هـ- 2001م.
19-تفسير الميزان في تفسير القرآن، للعلّامة السيِّد محمد حسين الطباطبائي (ت1402هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ - 1997.
20-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.

21- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن القاسم المرادي(ت 749هـ)، تح: فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
22- حاشية الأمير على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الشيخ محمد الأمير(ت708هـ)، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د-ط)، (د-ت).
23- حاشية الدسوقي، الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت1230هـ) على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية- بيروت، (د-ط)، (د-ت).
24- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبَّان الشافعي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ - 1997م.
25- ديوان جميل بثينة، جميل بن المعمر، دار صادر- بيروت، (د-ط)، 1402هـ- 1982م.
26- ديوان كُثَيِّر عَزَّة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، (د-ط)، 1391هـ- 1971م.
27- ديوان كعب بن زهير، حققه وشرحه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د-ط)، 1417هـ- 1997م.
28- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تح: أحمد محمد خراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د-ط)، (د-ت).
29- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاؤه ، ط20 ، 1400 هـ - 1980 م.
30- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1414هـ.
31- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى(ت900هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1998م.
32- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1410،1هـ - 1990م.
33- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري وكان يُعرَف بالوقاد (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.
34- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه فوّاز الشعَّار، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.
35- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي(ت688هـ)، تح: يوسف حسن عمر، المكتبة الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط2، 1986م.
36- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت 889هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ-2004م.
37- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.
38- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
39- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، (د-ط)،1982م.

40- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس بن الوراق(ت381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط1، 1420هـ- 1999م.
41- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت 817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت – لبنان، ط1426،8 هـ - 2005 م.
42- الكافية في علم النحو، جمال الدين بن الحاجب المصري الإسنوي المالكي(ت646هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب- القاهرة، ط1، 2010م.
43- الكتاب، عمرو بن عثمان أبو بشر الملقّب سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
44- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
45- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ .
46- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د-ط)، 1399هـ - 1979م.
47- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، تح: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط1، 1421هـ- 2000م.
48- مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- الدار الشامية، ط4، 1430هـ- 2009م.
49- المقتصد في شرح الإيضاح، تأليف: عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، (د-ط)،1982م.
50- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، 1979م.
51- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف: تقي الدين أحمد بن محمد الشمنّي (ت872هـ)، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012م.
52- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د-ط)، (د-ت).

- **الرسائل والأطاريح:**

1- تعلق شبه الجملة في ديوان امرئ القيس(دراسة نحوية دلالية)، (رسالة ماجستير)، إعداد: أياد محمد توفيق زيد، جامعة النجاح الوطنية- كلية الدراسات العليا، 2016م.
2- تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة(اطروحة دكتوراه)، إعداد: محمود عبد حمد اللامي، جامعة بابل- كلية التربية للعلوم الإنسانية، 1429هـ- 2008م.